الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق

دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج

د .خليل محمد الخالدي (*)

المقدمة

لا يخفى على كل ذي بصيرة ما تعرض له المجتمع العراقي من تخريب وتدمير ونهب وحرق لأغلب مؤسساته ودوائره ووزاراته، ومعالمه الحضارية، كما تجلى ذلك في سرقة ونهب اغلب آثاره وممتلكاته التراثية والفنية، وذلك عبر تخطيط منظم، قامت به جماعات وعصابات تتصل مباشرة بدوائر استخبارية وإجرامية على المستوى المحلي والعالمي.

غرضها الإجهاز على المعالم الحضارية والإنسانية التي يتميز بها هذا البلد العريق في جذوره وإنجازاته الحضارية، بغية طمس معالمه ورموزه وشخصيته الوطنية والقومية التي تجسدت عبر تاريخه الطويل، وكان نصيب المؤسسة السياسية من هذا التخريب والإجهاز كبير جدا، حيث شهدت تغيراً جذرياً في كافة مفردات هذه المؤسسة.

(*) أستاذ مساعد - قسم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة الموصل

فما هي أبرز ملامح هذا التغيير الذي حصل على اثر انهيار وسقوط المؤسسة السياسية؟ وما التداعيات والانعكاسات التي خلفها هذا الانهيار في بنية المجتمع العراقي؟

هذا ما تطمح الدراسة الإجابة عليه، لتلقي الأضواء على ما طبيعة النتائج والمشكلات التي خلفها العدوان الإنكلوأمريكي على وطننا الآمن، وذلك باستخدام المنظور الاجتماعي (social perspective) في الدراسة والتحليل، القائم على طائفة من المناهج والأدوات كالملاحظة بالمشاركة والملاحظة البسيطة والمقابلات الفردية للمواطنين بوصفها الأكثر قدرة وإمكانية في تشخيص، مظاهر الانهيار، وما رافقه من تداعيا ت اجتماعية، تمثلت ملامحها في غياب الأمن الاجتماعي والضبط الاجتماعي، وتفاقم المشكلات الاجتماعية والانحرافية، كانعدام الاستقرار، والفوضى، والصراع والاضطراب في ميادين المجتمع كافة.

فضلاً عما رافقها من ضمور سياسي وتراجع لدور الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها الأمنية، مما زاد في الأمر سوءً وتفاقماً، هو زيادة عدد العاطلين عن العمل، وذلك بسبب مصادرة أعمالهم و أدوارهم التي كانوا يزاولونها قبل الاحتلال.

وهذا مما ساهم في تنامي وتأثر البطالة بشكل متزايد، ناهيك عما يترتب على هذه الظاهرة من مشكلات اجتماعية كاضطرار بعض الأفراد إلى سلوك طرق غير شرعية لتامين احتياجاتهم الأساسية، وهذا ما سنوضحه في متن الدراسة إن شاء الله.

المبحث الأول

أسباب وعوامل انهيار المؤسسة السياسية

أن من السنن الاجتماعية والنواميس الكونية الثابتة أن المجتمعات الإنسانية على اختلاف أشكالها ونظمها الاجتماعية المختلفة تتعرض إلى التغير الاجتماعي، الذي قد تكون عوامله داخلية (internal factors) أو عوامل خارجية (external factors) تفعل فعلها في المجتمع، من تغيير وتعديل في مجالات المجتمع ونظمه ومؤسساته.

فإذا كان هذا التغيير بفعل عوامل داخلية مخطط لها سلفاً، فأن هذا التغيير الاجتماعي (Social change) يكون طبيعياً ومحموداً، ويأتي بنتائج وإنجازات اجتماعية واقتصادية تعود بالنفع والخير على مؤسسات المجتمع ونظمه، وتنعكس نتائجها على الفرد والمجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما إذا كان هذا التغيير بفعل عوامل وقوى خارجية، فانه يتمحور في اتجاهين إيجابي وسلبي. فعندما يكون هذا التغيير إيجابي فانه غالباً ما يحصل بفعل عوامل الاتصال والاحتكاك الثقافي(cultural communication) بين المجتمعات المتحاذية، في هيئة تبادل وتفاعل واتصال اجتماعي يحصل بين الأطراف المتحاذية، من حيث تبادل الخبرات، المهارات، المعارف، والنماذج السلوكية والقيمة والأخلاقية، التي تنعكس في ميادين الحياة المجتمعية المختلفة.

في حين ان الوجه السلبي وغير المحمود للتغيير الاجتماعي يتجلى في حالات الضغوط والتدخلات الخارجية التي تأخذ صور من الصراعات والتحديات

العسكرية والحربية والسياسية، التي تشنها الدول الكبرى على الصغرى لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية والعسكرية، التي تمكنها من تعزيز وتفعيل دورها في المنطقة والمناطق المجاورة لها.

كما تجسد ذلك في المشروع الأمريكي للهيمنة على المجتمع العراقي والدول المجاورة له بغية تمرير مخططها الإمبريالي(الشرق أوسطي)، الذي هدفه جعل المنطقة كلها تحت الوصاية الأمريكية، والذي تجلت بوادره في سقوط وانهيار العراق كأهم واعظم دولة في هذه المنطقة. مما تسبب في أحداث كوارث إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة في هذا البلد الآمن، تجلت في إشاعة الفوضى والرعب والاضطراب في جميع أبنيته وهياكله التحتية والفوقية، منها تخريب وتدمير بنيته التحتية المتمثلة بالمؤسسات الخدمية والاقتصادية كخدمات الماء والكهرباء والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تمثل قواعد وركائز أساسية في البناء الاجتماعي لكل مجتمع. فضلاً عما طال بنيته الفوقية المتمثلة بنتاجاته الفكرية والعلمية والفنية والتراثية من نهب وإحراق وإتلاف لمكتباته ومؤسساته التربوية والثقافية، بغية طمس ثقافته وقيمه وهويته الحضارية التي تفرد بها هذا البلد على مرّ العصور.

إذن بعد هذه المقدمة. أدركنا أن التغيير من حيث عوامله ونتائجه أدى إلى ظروف ممهدة جعلت (البناء الاجتماعي القديم) يفقد قدرته وإمكانيته، في المواجهة والتصدي، لكل هذه الضغوط والتحديات التي خلفها العدوان (الانكلوأمريكي) على المجتمع العراقي. فضلاً عن ذلك أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية تنبثق عن المعدلات المتمايزة أو المختلفة للتغيير الاجتماعي والثقافي، كما ان بعض المشاكل تترتب على فشل المؤسسة السياسية ذاتها في ان تواجه

بقوة؛ الأندفاعات والاختلالات التي قد تظهر في جوانب معينة من التنظيم الاجتماعي بشكل عام[١].

وفيما يأتي سنوجز الحديث عن أهم الأسباب التي مهدت لانهيار المؤسسة السياسية في العراق.

ان لكل مجتمع بناء اجتماعي (social structure) متميز، وهذا البناء كما هو معروف يتألف من مؤسسات وانساق اجتماعية مختلفة ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تساندية وتبادلية، لكي تضفي على هذا البناء ديمومته واستقراره، حتى يتمكن من أداء الواجبات والمهام المناطة به. وتعد فكرة التساند المتبادل من الأفكار الأساسية في النظام الاجتماعي ذلك لوجود علاقة قوية بين مكونات النسق، بمعنى ان كل تغيير يحدث بعنصر معين، فان تغيرات مصاحبة تحدث في العناصر الأخرى وهذا بدوره كذلك يعبر عن مفهوم التوازن[٢].

ان علماء الاجتماع يؤكدون بان هذا البناء يقوم على ست من النظم الأساسية،التي تمثل قوام هذا البناء، وهي تعمل وفق صيغة من الاعتمادية المتبادلة، وأهمها

١. النظام الأسري.
٢. النظام الاقتصادي.
٣. النظام الديني.
٤. النظام التربوي.

(١) د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٨٠، ص٨

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٩.

٥. النظام السياسي.

٦. النظام العسكري.

وان كان هناك تباين ما بين علماء الاجتماع في عدد وأنواع هذه النظم والمؤسسات الاجتماعية، فمنهم من يشعبها إلى نظم ثانوية وأساسية، ليصل عددها إلى ثمان نظم ومنهم من يقتصر على النظم الخمس الأساسية.

ومهما يكن من أمر، فان المغزى لا يختلف لان الجميع يفهم ويؤكد على حالة التعايش والتساند فيما بين هذه النظم الأساسية. والكل كذلك يتفق من المنظور البنائي الوظيفي (from functional structural perspective) إن أي تغيير يحصل في أحد هذه النظم فانه ينعكس على النظم الأخرى. وإذا طبقنا هذه النظرية على (واقع المجتمع العراقي) فانها سوف تفيدنا كثيراً في تبيان جوانب التغيير والتحول الذي طرأ على واقع هذه المؤسسات والنظم بدءا من المؤسسة السياسية وانتهاءا بالمنظمة الأسرية التي تعد اصغر هذه المؤسسات في المجتمع.

وهنا سنتخذ من المؤسسة السياسية (political institution) نموذجا لبيان آثار هذه التحولات الجذرية التي حصلت في بنية المجتمع العراقي، كما بينت ذلك في مقدمة الحديث عن عوامل وأسباب انهيارها.

فالمؤسسة السياسية تشكل إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع فعليها وبها يبنى المجتمع، فهي المسؤولة عن وحدة المجتمع و أمنه وسيادته وحمايته واستقراره. وتضامنه والدفاع عن أرضه وكرامته إذا ما تعرضَ إلى عدوان خارجي.

فضلاً عن ذلك فان المجتمع يلجأ إلى الدولة (المؤسسة السياسية) لتنظيم السلوك الإنساني فهي النظام القانوني الذي تقيد معاييره وقواعده سلوك الأفراد.

وتصبه في قوالب محددة[٣]. من خلال الدستور الذي ينظم حقوق الأفراد وعلاقاتهم وواجباتهم إزاء بعض البعض وإزاء الدولة.

إذا فالدولة تستند على القوة الشرعية، وهذه القوة هي المحرك الأساسي للنظام السياسي، الذي يتولى تشغيل الطاقات لكي تتحول إلى منتجات، وهذه القوة الشرعية هي التي تمنح النظام طابعه المميز، كما انها تمثل أساس استقراره وتكامله[٤].

وتأسيسا على ذلك فالدولة مطالبة بوظائف ومهام عديدة يجب ان تؤديها إلى أفراد المجتمع، وبالتالي تعد هذه حقوقا أساسية يجب ان تنهض بها الدولة، لكي تحظى بالقبول والشرعية.

وإذا ما أخفقت الدولة في تحقيق، مطالب ورغبات الشعب فان ذلك يعرضها للانهيار والسقوط، كما حدث ذلك في انهيار المؤسسة السياسية في بلدنا. وفيما يلي سنوجز بعضاً من أسباب وعوامل انهيارها، كما شهدناه واستقرأناه واستنبطناه من الواقع الذي نعيشه اليوم، وعلى النحو الآتي

١. إخفاق الدولة في توفير وتأمين المطالب الأساسية (basic demands) للشعب، من قبيل السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية.
٢. فشل المؤسسة السياسية كلياً بجميع هياكلها وقنواتها، من إيجاد صيغ وحلول عملية تقي البلد من الوقوع في الكارثة التي حلت في العراق.
٣. تفرد المؤسسة السياسية في اتخاذ قرارها وعدم إشراكها لمؤسسات ومنظمات المجتمع الرسمية وغير الرسمية.

(٣) د. محمد علي، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعي، مصر، ١٩٨٠ ص١٩٢

(٤) المصدر نفسه، ص١٣٩.

٤. غياب مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي يفترض ان تأخذ دورها في مثل هذه الظروف في التصدي للتحديات العدوانية الخارجية.

٥. تغييب دور المجتمع والاعتماد على السلطة والدولة كليا في إدارة الأزمة والصراع مما خلق فجوة كبيرة بين الدولة والمجتمع، تجلت في انعدام المسؤولية والثقة بين الطرفين.

وهذه العلاقة تولدت بسبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني (civil society) وعدم فاعليتها وتوقف نشاطها، ومقابل ذلك تعسف الدولة، إزاء المواطنين وتضخم دور الأجهزة الأمنية في العلاقة بين المواطنين والدولة، على حساب حرياتهم وحقوقهم من جهة أخرى منعت الدولة قيام قوى سياسية واجتماعية مستقلة عنها معبرة عن مصالح الأفراد أو الجماعات المختلفة(٥). لهذه الأسباب وغيرها كان انهيار المؤسسة السياسية أمرا مفروغا منه.

(٥) د. احمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٧١.

البحث الثاني

مخلفات وآثار انهيار المؤسسة السياسية على المجتمع

لا يمكن الإحاطة التامة بكل مخلفات ونتائج الانهيار الذي حدث في المؤسسة السياسية، لتشعب أبعاده وانعكاساته، التي امتدت إلى جميع جوانب الحياة الاجتماعية، من أسرية و أمنية ودينية واقتصادية وثقافية وغيرها من الميادين الأخرى في المجتمع، كالآثار التي انعكست على المؤسسات البنيوية التحتية والفوقية. التي أصابها التخريب والدمار الكلي أو الجزئي، أسوة بمؤسسات المجتمعات الأخرى.

وسنحاول هنا إظهار آثار العدوان على بنية المجتمع العراقي من المنظور الاجتماعي، الذي ركزنا فيه على محاور معينة تظهر فيها آثار الانهيار واضحة اكثر من غيرها، ولأجل ذلك ركزنا الحديث عنها، لكونها اكثر قربا وتماسا من الحياة الاجتماعية للناس، لذا ارتأينا تسميتها بالآثار على الجانب الاجتماعي.

وفيما يأتي سنبسط القول فيها

الآثار على المستوى الاجتماعي

في ظل ظروف الدولة الراهنة التي تفتقد إلى مناخ اجتماعي آمن، وظروف اجتماعية واقتصادية مستقرة. تنامت وتصاعدت وتائر الانحراف والمشكلات الاجتماعية المختلفة، التي لم يعهدها المجتمع العراق في مرحلة ما قبل الاحتلال ٢٠٠٣/٤/٩، وبالتالي تميزت هذه المرحلة من تاريخ العراق المعاصر، كونها

مرحلةً انتقالية، بكل ما تعنيه هذه الكلمة. حيث حصل تغيير جذري في كل عناصر ومقومات المؤسسة السياسية (political institution) بشكل خاص والمؤسسات الأخرى بشكل عام.

فعلى المستوى الاجتماعي الأكثر شمولية والأكثر وضوحا، والأكثر تأثرا بنتائج وتداعيات الانهيار، التي أصابت جميع مظاهره وعناصره المادية والمعنوية.، فكانت آثار العدوان بارزة بشكل لافت للنظر. وان تباينت آثار هذا الانهيار من فئة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى. إلا ان جميع هذه المشكلات والمخلفات تشترك في خاصية واحدة، وهي ان ثمة عائق يقف أمام الفعل الاجتماعي (social action) أو النظام العام، يحول دون بلوغ أهدافه بشكل صحيح، وبالتالي يحرفها باتجاهات غير طبيعية[٦].

من ثم تتفاقم هذه المشاكل الاجتماعية الواحدة تلو الأخرى، نتيجة فقدان السلطة المركزية، وانهيار مؤسسة الأمن والضبط الاجتماعي سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وهذا ما يفتح المجال واسعاً، أمام التيارات التخريبية والإجرامية للعبث بمقدرات البلد وثرواته المادية، وكوادره البشرية، من نهب وإتلاف وسرقة وقتل وإشاعة الفوضى والهلع والاضطراب بين جنبات الهيئة الاجتماعية.

وسنأخذ نماذج معينة من هذه المشكلات، ونتعمق في تحليلها لنرى مبلغ أثرها في بنية المجتمع وتنظيماته الاجتماعية المختلفة.

(٦) د. محمد عاطف غيث، المصدر السابق، ص ٨٥.

أولاً: مشكلة فقدان الأمن الاجتماعي

لقد عشنا في غضون فترة احتلال التي تجاوزت العام والنصف، في مناخ اجتماعي، يسوده الاضطراب والاحتراب والتصارع بين شرائح المجتمع من جهة، وبينها وبين الاحتلال الأمريكي، التي عاثت في الأرض فساداً، فأهلكت الحرث والزرع والنسل، وقتلت وذبحت الآلاف من العراقيين الأبرياء. الذين لا ذنب لهم، سوى انه أنكروا الاحتلال وقاوموه سواء بشكل سلمي أو عسكري، كما في فصائل المقاومة التي تتولاها طائفة من الرجال الذين دفعتهم الغيرة والحمية، للدفاع عن ارض الوطن ومقدساته، وسيادته.

ورغم عظم هذه المعانات التي عاشها العراقيون في هذه المرحلة، إلا ان الحياة لازالت مستمرة، ولن تتوقف عجلة البناء والأعمار التي يقودها الخيرون من أبناء هذا البلد، لاسيما في الحفاظ على بنيته الاجتماعية ومنظومته القيمية والثقافية، التي تمثل هوية البلد أو خصوصيته الحضارية.

نحن نؤمن بالفكرة القائلة، بان المشاكل الاجتماعية (social problems) وما يتبعها من سلوك انحرافي يظهر على بعض الأفراد، مسألة تشير إلى تفكك البناء الاجتماعي للمجتمع من ناحية، والى ضعف السلطة السياسية فيه، والى تناقض عناصر الثقافة وموجهاتها الأساسية من جهة أخرى (٧).

وهذا ما حدث بالفعل للمجتمع العراقي، حيث فقد الأمن الاجتماعي والمحيط البيئي الأمن، الذي يمكن الناس من مزاولة أعمالهم وأدوارهم الاجتماعية في المجتمع. وهذه ينسحب على جميع الوظائف والأعمال، سواء كانت من المؤسسات

(٧) المصدر نفسه ص ٧١.

الرسمية التابعة للدولة أو المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية، كالمعامل والمصانع والشركات الأهلية. ان انعدام الأمن لا يقتصر على جانب من جوانب المجتمع أو في منطقة من مناطقهِ المترامية، بل ساد البلد من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، فلم يعد الإنسان يأمن على نفسه في بيته أو في الشارع أو في سفره أو في محله ومشغله، لا يعرف متى تداهمه، عصابة خطف أو قتل أو سرقة أو ترويع أو ترهيب، فضلا عن الممارسات العدوانية التي تشنها قوات الاحتلال، من مداهمة للبيوت وللناس الآمنين سواء في أوقات متأخرة من الليل أو في وضح النهار، فالأمر لديهم لا يختلف، لان قصدهم وهدفهم واحد، هو إرهاب الناس وتخويفهم واعتقالهم وتشريدهم، أو سرقة ما في البيت من أموال وحلي وتحف ونوادر تقع في أيديهم وأمامهم، حتى غدا هذا الأمر سلوكاً مألوفا لدى الناس، واصبحوا يتوقعون المداهمات وكسر الأبواب والاعتقالات في أي وقت يمر عليهم.

ثانياً: تفاقم المشكلات الاجتماعية

أن أهم ما يشغل الباحثين السوسيولوجيين في مشاكل المجتمع هو(السلوك المنحرف) (behavior deviancy) الذي ينتج عن الاضطراب والتفكك الاجتماعي الذي يصيب أنظمة المجتمع ومؤسساته، وقطاعاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الذي يتعرض لها المجتمع.

تلك التغيرات التي تدك البناء الاجتماعي دكاً شاملا بجميع أجزائه وعناصره، محاولة إعادة ترتيب أجزاء هذا البناء من جديد، وفق رؤية منهجية جديدة، قد تنجح أو تفشل هذه الرؤية، في مقاصدها وفي غاياتها وأهدافها، التي تطمح إلى تحقيقها من جراء هذا التغيير، وفي كلا الحالتين سوف تخلف وراءها كم

هائل من الضحايا والمتضررين الذين يقعون صرعى هذه التغيرات سواء في مصالحهم المادية أم في مصالحهم المادية أم في مراكزهم الاجتماعية والإدارية، أو ربما يخسرون أفكارهم ومبادئهم وأهدافهم التي يؤمنون بها لسنوات عدة من الزمن. وهذا ما حصل فعلاً في مجتمعنا العراقي، فنحن مقبلين على تغييرات جذرية في التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفقاً للمتغيرات التي يروج لها أصحاب النظام العالمي الجديد نحو مفاهيم (الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتحديث، والمشاركة السياسية للمرأة). وغيرها من المفاهيم المركزية التي حفلت بها الساحة العراقية هذا اليوم حتى أصبحنا متخمين بهذه المفاهيم البراقة، ولا نجد لها تطبيقاً لا في حياتنا ولا في دولتنا التي تنازعتها تيارات شتى.

وحتى لا نسهب في عرض هذا الموضوع، فإننا نقول باختصار آن هذه المرحلة تميزت بسمات خاصة لعل أبرزها (شيوع وتنامي مظاهر العنف والقسوة بين فئات المجتمع) فلقد تزايدت نسب الانحراف والإجرام بشتى صوره ومظاهره، وبتنا نسمع بأنواع من الجرائم وصور الابتزاز التي يخضع لها الناس يومياً، حتى لا يكاد يمرُ يوماً ولا نسمع فيه عن جرائم قتل أو نهب أو سرقة أو خطف أو اعتداء على أرواح المواطنين وأملاكهم، من قبيل سرقة الدور، أو السيارات أو المتاجر والمحلات.

كل هذا يحدث بسبب ضعف السلطة السياسية وأجهزتها الأمنية المتمثلة بجهاز الشرطة وجهاز الحرس الوطني والمؤسسات الأخرى المرتبطة بها، ناهيك عن الدور المتعمد والخبيث الذي تمارسه قوات الاحتلال من قبيل التنصل عن مسؤولياتها المباشرة في توفير الأمن والحماية للمواطنين، الذي يعد من أولى المهمات الذي حددتها و أقرتها مواثيق الأمم المتحدة بكافة هيئاتها ومؤسساتها الدولية.

ووفقاً لهذا الوضع الأمني المزري اصبح معهوداً ان تنتشر وتعم الفوضى والاضطرابات في جميع نواحي المجتمع يومياً وتفصيلياً وفق سياق ثابت نسبياً. وكذلك يرجع تفاقم المشكلات الاجتماعية في هذه المرحلة إلى ضعف وسائل الضبط الاجتماعي (social control) في المجتمع، من المؤسسات الرسمية الحكومية، أو المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية، كالمؤسسة الأسرية والدينية، وغيرها من المؤسسات، ذلك نتيجة التخريب والتدمير الذي أصابها من جراء هذا العدوان الآثم، الذي افقدها دورها وقدرتها على تأدية الوظائف والمهام المناطة بها.

ولذلك نقول عندما تسيطر (منظومة الضبط الاجتماعي) على البناء الاجتماعي وتعمل بشكل فعال وسليم فإننا سنجد أن هناك حياة اجتماعية مرتبة و آمنة إلى حد كبير، ولكن حينما يعتري منظومة الضبط الخلل والضعف فان ذلك ينعكس على الحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها وقطاعاتها[٨].

ولقد تضمنت بعض الفترات التاريخية الصعبة على حالات من التفكك الاجتماعي (disorganization) ذلك التفكك الذي يتمثل في تصدع الترابط البنائي ما بين المؤسسات وتصادم تلك المؤسسات، وعدم قيامها بوظائفها بشكل سليم. مما ينجم عنه شيوع مظاهر الانحلال والتفسخ الأخلاقي والقيمي في المجتمع[٩].

وهذا ما يبين لنا أهمية مؤسسات ووسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع كونها لا تمارس دورها كآليات دفاعية، تسد منافذ الانحراف والخلل حيثما ظهر.

---

(٨) د. خالد فرج الجابري، الضبط الاجتماعي، في سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٩٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩٥.

ثالثاً تفكك التنظيم الأسري

لم تسلم الأسرة هي الأخرى من مخلفات العدوان وآثاره الوحشية إلي طالت كل عناصرها وأركانها. سواء من حيث بنيتها ووظائفها المنوطة بها إذ واجهت الأسرة العراقية ضربات وهزات اجتماعية عنيفة خلفتها ظروف العدوان في الأيام والشهور الماضية، والتي لم تراها الأسرة العراقية عبرة تاريخها الطويل سوى في حملات الغزو المغولي الذي شهده العراق اثر سقوط الدولة العباسية في بغداد سنة ١٢٥٨م، والى يومنا هذا.

إن الأسرة العراقية تعرضت إلي ضربات جوية وحشية بلغ حجمها مئات الأطنان من القنابل الصوتية والعنقودية في اغلب المدن العراقية. وان هذه الضربات المتوالية تسببت في فقدان كثير من الآباء والأمهات الذين كانوا يعيشون مع أسرهم، ويتكفلون بحمايتها ورعايتها من توفير لأسباب العيش ومتطلباته لأبنائها وأفرادها. وهذه الحالة تسبب في إحداث التفكك الأسري أو الانهيار الأسرى التام، كما حدث لبعض الآسر العراقية، التي أبيدت عن بكرة أبيها بفعل القصف الجوي للمناطق المدنية المأهولة بالسكان. هذا من جانب.ومن جانب آخر فلقد واجهت الآسرة العراقية مشكلة البطالة، حيث تم إقصاء واستبعاد كثير منهم عن فرص العمل على اثر غلق أو إلغاء بعض مؤسسات الدولة أو وزاراتها، كوزارة الإعلام ووزارة الدفاع وغيرها من المؤسسات الحكومية، التي كان يعمل فيها آلاف من المواطنين.

وهذا ما ساهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية على مستوى الأسرة العراقية إذ لم تعد تمارس أدوارها ووظائفها الاجتماعية التي يفترض أن تمارسها في المجتمع.

ومن هنا نستطيع ان ندرك إن الخلل الذي يصيب كيان الأسرة (family structure)، أو الذي يصيب العلاقة ما بين الأسرة والمجتمع، له انعكاساته الخطيرة على الفرد وسلوكه الاجتماعي وعلى الأمن الاجتماعي[١٠].

في المجتمع بشكل عام. وهذا ما يؤكد حقيقة اجتماعية هي عندما يتغير البناء الاجتماعي دون تحديد واضح لأدوار الناس ومراكزهم، تكون الفرصة مهيئة لظهور مظاهر التفكك الاجتماعي في شتى ميادين المجتمع[١١].

لذلك فان الخلل الذي يصيب الأسرة كتنظيم اجتماعي أساسي وفعال في المجتمع بدوره ينعكس على بقية التنظيمات الاجتماعية في البناء الاجتماعي العام في المجتمع، من حيث فقدان معايير وقواعد الأمن والضبط الاجتماعي. ويمكن تشخيص أهم مظاهر الخلل أو التفكك التي ظهرت في الأسرة العراقية من جراء العدوان على النحو التالي:

١. فقدان كثير من الأسر العراقية لمعيلها الحقيقي كالأب أو الأم، من جراء القصف العدواني على المنازل السكنية.
٢. تنامي الخلافات الاجتماعية والمشكلات الأسرية من جراء ذلك.
٣. فشل الأسرة نسبياً في القيام بمهامها ووظائفها الأساسية في المجتمع نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي خلفها الاحتلال في ميادين المجتمع.
٤. تزايد عدد المنحرفين والمتمردين من الأحداث ومن البالغين، في المجتمع، بسبب فقدانهم لأعمالهم ومهنهم التي كانوا يزاولونها قبل الاحتلال.

---

(١٠) المصدر نفسه ص ٩٥.

(١١) د. محمد عاطف غيث، المصدر السابق، ص ١٥.

٥. تعرض اكثر أرباب الأسر إلى البطالة القسرية وذلك باستبعادهم عن أعمالهم ووظائفهم، مما اثقل كاهل الأسرة بأعباء كثيرة.

رابعاً: ظهور نماذج من الأنماط السلوكية العدوانية

إن المنظور الفيزيائي يؤكد إن لكل فعل رد فعل مساو له أو يماثله في القدرة والقوة والديناميكية من هذا المبدأ الفيزيائي يمكننا إن ننطلق في تحليل جوانب مهمة من حياتنا الاجتماعية مطبقين عليها هذا القانون الفيزيائي الاجتماعي المزدوج. منطلقين من هذه المعادلة التي تقول (بان التغييرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يشهدها المجتمع، تتباين آثارها ونتائجها بين أفراد المجتمع من فئة إلى أخرى).

إن التغييرات الجديدة وما تحمله معها من قيم ونماذج سلوكية وثقافية جديدة، لا يسلم بها جميع عناصر المجتمع، وانما يتفاوت قبولها من فرد إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى حسب طبيعتها. فمن الناس من آمن بها وسار في ركبها، ومن الناس من وقف معارضاً لها، ومنهم من يتأرجح بين هذين الموقفين.

ومن أهم ما يمكن تشخيصه في ظل الظروف الراهنة هو تنامي ما يسمى بـ(ثقافة العنف) تلك الثقافة التي تأسست على مخلفات الحروب والصراعات العسكرية والدموية التي تحدث ما بين الدول المتصارعة أو تحدث بشكل تلقائي داخل البلد نفسه، الذي قد يشهد صراعا بين كتله وتكويناته الاجتماعية. في هيئة صراعات اجتماعية أو سياسية أو عسكرية، بين الأطراف المتنازعة، على المكاسب السياسية أو الاقتصادية أو الإدارية، وغيرها من الامتيازات والمواقع الاجتماعية.

إن من أهم دوافع تنامي النزاعات السلوكية العدوانية والانحرافية في المجتمع العراقي، هو الصراع الذي يخوضه العراق ضد قوى الاحتلال (الانكلوأمريكي). هذا الصراع الذي اخذ يشتد ويتنامى بين العراقيين مما أجج

روح الانتقام والبطش العشوائي لدى قوات الاحتلال، من المواطنين بدون تمييز ما بين فرد وآخر لا يهمهم من ذلك سوى إهدار المزيد من الدماء العراقية، واصبح هذا الأمر معهود في الشارع العراقي يومياً، في اغلب مدن العراق وضواحيه.

ومما شجع ثقافة العنف والنزاعات العدوانية في المجتمع العراقي هو تنامي النزاعات الانقسامية من إقليمية وطائفية وحزبية وفكرية، وغيرها من الاتجاهات المتناحرة فيما بينها، والتي يشملها قول رب العزة تبارك وتعالى (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)(المؤمنون: الآية٥٣).

هذا الشعور قد يكو له اثر في خلق دوافع صراعية وتنازعيه بين هذه الجماعات الاجتماعية. من زاوية التعصب الطائفي أو الفكري أو القومي أو الاثني.

وكذلك مما شجع انتشار الأنماط السلوكية العدوانية والإجرامية هو ضعف المؤسسة السياسية والعسكرية في البلد، وعدم قدرتها في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار الاجتماعيين، بسبب ضعف أجهزتها الأمنية والعسكرية وأجهزة الشرطة بشكل عام.

مما ووفر مناخاً آمناً للمنحرفين والمجرمين لممارسة أعمال السلب والنهم والسطو والسرقة، والنصب والاحتيال، والخطف لابتزاز أموال طائلة من ذوي المخطوفين سواء كانوا من أبناء البلد أو من الأجانب الوافدين إلى القطر تحت ظرف الحاجة والعمل دون متابعة قوية من أجهزة الدولة، مما ساهم ذلك في ظهور عصابات إجرامية وفق خطط منظمة، سواء في مداهمت البيوت أو مؤسسات الدولة من الشركات والبنوك. أو على هيئة عصابة لخطف الأطفال أو النساء، أو عصابات لسرقة السيارات وتهريبها إلى الخارج.

ولا يفوتنا ان نذكر ان من ابرز العوامل المشجعة في تنامي ظاهرة العنف في كل مجتمع هو (انعدام فرص العمل) ومحدوديتها، مما يساهم في تفاقم مشكلة

البطالة لشريحة كبيرة، من شرائح الشباب القادرين على العمل. وهذا ما حصل في المجتمع العراقي فتبين الدراسات ان نسبة كبيرة من العاملين هم خارج دائرة العمل، حيث بلغت نسبة البطالة ما يقرب (٧٠%) من ما بين القوى العاملة في العراق. ولا يخفى علينا ان هناك علاقة طردية ما بين ظاهرة البطالة وظاهرة الانحراف والإجرام. فكلما زادت وتائر البطالة ساهم ذلك في تزايد نسب الانحراف والجريمة في زمان ومكان محددين.

فالبطالة (Un employment) كظاهرة اجتماعية لها انعكاسات اجتماعية كثيرة منها ما يمس الفرد بشكل مباشر ومنها ما يمس الأسرة، ومنها ما يمتد ليطال المجتمع بأسره، كما حدث لمجتمعنا العراقي اليوم حيث فقد كثير من الأفراد فرص عملهم، مما اضطرهم إلى ممارسة أعمال هامشية، وغير مجدية، بالنسبة لهم.

هذا الوضع انما ساهم في فتح منافذ عديدة لتنامي السلوكيات المنحرفة في المجتمع العراقي وسيما في غياب، انتعاش النظام الاقتصادي وتلكؤه في اداء مهامه ووظائفه، حيث لا يزال مكبلا بمديونية كبيرة، وبعجز كبير في شتى مؤسساته الاقتصادية.

وكذلك يعد من قبيل السلوكيات العدوانية المرفوضة هو شيوع مظاهر العنف والقوة والقسوة في معاملات الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم فضلاً عن تنامي النزاعات الفردانية والأنانية والمصلحية، وتراجع قيم التعاون والتضامن والتسامح والمحبة ما بين أفراد المجتمع نتيجة الظروف الاجتماعية والنفسية التي خلفها الاحتلال في نفوس الأفراد وطبائعهم. أضف إلى ذلك فقد خلف العدوان كوارث اجتماعية واقتصادية وإنسانية وبيئية في جميع مجالات المجتمع ونظمه.

الخلاصة

لقد حاولت الدراسة تبيان أهم الآثار والانعكاسات الاجتماعية التي خلفها انهيار المؤسسة السياسية على المجتمع العراقي، بوصفها المؤسسة الاجتماعية الأكثر تضررا وتأثرا بظروف العدوان والاحتلال. عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية في المجتمع.

ان انهيار المؤسسة السياسية في العراق وتدميرها اصبح أمرا مفروغا منه. لكن السؤال الذي يثار غالبا في أذهاننا يدور حول مرحلة(ما وراء الانهيار). بعبارة أخرى ما هي مخلفات وتداعيات هذا الانهيار على بنية المجتمع ونظمه؟

لقد أظهرت الدراسة جملة من التداعيات والانعكاسات التي تعرض لها المجتمع العراقي، سواء على المستوى الأسري أو الاقتصادي أو على مستوى الأمن الاجتماعي والنظام العام في المجتمع، تجلت في صور ومظاهر من المشكلات الاجتماعية، أو في ظواهر وعمليات اجتماعية سلبية مختلفة.

لعلى ابرز تلك المشاكل تجلى في فقدان الأمن الاجتماعي العام للمجتمع في اغلب مدنه وضواحيه. بسبب ضعف الدولة وأجهزتها الأمنية المختلفة، وكذلك ما شهده المجتمع من تزايد المشكلات الاجتماعية والانحرافية، مثل السرقة، والقتل، والسطو، والخطف، والاحتيال، والغش والتزوير وغيرها من المشكلات الأخرى.

ويعد الانحراف وممارسة السلوكيات العدوانية المستهجنة من ابرز وأوضح التداعيات الاجتماعية التي شهدتها الأسرة العراقية والمجتمع العراقي. الذي برزت فيه صور كثيرة من الانحراف و الإجرام التي لم تكن معهودة قبل مرحلة الاحتلال. وهذه السلوكيات العدوانية أطلقنا عليها ثقافة العنف، تلك الثقافة التي برزت بسبب تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية في المجتمع. مما شجعت ظهور وتفاقم مثل هذه السلوكيات العدوانية، فضلاً عن شيوع مظاهر البطالة، وانعدام فرص العمل، في مختلف ميادين الدولة والمجتمع، مما اسهم في تأجيج أنواع مختلفة من الصراعات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مظاهر العنف